

صحة وجهه من كون الصلاة تقي من الغفان تكون صحة ولا على وجه
 مجد المتأخر به مطلقا وأما الزاب فان وجده في الوقت اعاد به وان لم تسقط الصلاة
 لئوي الصلاة بأحد الظهورين في الوقت وان وجده بعد الوقت فلا يعيد به الاكل
 تسقط الصلاة فيه بالتيمم بان يذهب فيه الوجود فلا يعيد فيه بعد الوقت بالزبان
 لوجوب اعادةها بعد وطهارة النجس والطهارة من النجس والاضافة على معنى
 ولو قال ومنه النجس لكان اولي لان قول المصنف والنجس يحذف على قول من الحدس فيقول
 المعنى وطهارة ما مضى من النجس فكلامه في طهارة البدن فتعديراته لقطع طهارة في
 قول وطهارة النجس لاني لم التعميم بقوله في زوب اوبدن او يمكن خلاف المراد
 انه موقع بالنسبة للثوب والمكان في التكرار فان طهارة الثوب متفاداة من قوله
 وسنة العورة بلباسها وان كان ذلك لا يفيده اشراط طهارة ما زاد على اسائر
 العورة وطهارة المكان من قوله ولو توقف على مكان طهارة المكان ليقول لم يذكر
 المصنف هذا الاخير قريبا ولو صلح بغيره لم يعلمه وشبهه صلى لم يذكر حيث
 المعتادة للصلاة ليقين فعلها مع خلاف ما احتمل احد وشبهها ولو راينا
 نجس في ثوبه من صلح او في بدنه او كان عليه وجب عليه العلم ان يعلم ان ذلك
 مبطل في مذهبه وان لم يكن عليه ثم لان الامر بالمعروف والنهي عن المنكر لا يتوقف
 على الامم الا ترى انما لو راينا صبيا يرضع بصبية وجب علينا منعها وان لم يكن عليها
 ثم ان الزاب المتكسر صورة ولا تقع صلاة فانما يذهب طرف حصل متصل بغيره وان
 لم يترك بركته لان حاصل المتصل بغيره فكما نحامل له ولا ينعزل تحت رحله
 لعدم عمله ولو كان طرف الجبل الذي يقبض عليه منه واداسجور كله متلا وهو
 ملجول في حتمه او نحو اربه نجاسة في محل اخر بطلت صلواته لان متصل بغيره
 بخلاف ما لو القى عليه من غير شئ فانها لا تبطل وصلته الفينة فتبطل صلواته ان
 كان الجبل منه وادابها فيها نجس في محل اخر ان كانت نجس في ذلك فلا تبطل ولو
 وصل عظمه بغيره لا يصلح للتوصل بغيره من الفاهرات لاجل عذري ذلك فصح
 صلواته مع فان يصلح للتوصل بغيره من ادبي او الجحش للتوصل بغيره ولا تقع صلاة
 ووجب عليه تيمم ان من ارضه بغير التيمم والاهم والافلا يتزوج ومثل الوصل
 بالنجس فيما ذكره التيمم وهو الفرز بالابرة في محل يخرج الدم ثم يذهب عليه حتى يذهب
 فيخرج الجبل فيه التفصيل المذكور لكن محله ان فعله بعد التكليف فان فعله

بأن يطيب فيه الفقد استسقط الصلاة
 الا مرات غسل الرجل الذي استسقط الصلاة
 فيه التيمم

قوله

قوله فلا يضر والنجس انما مطلقا الذي لا يغير عنه بخلاف الذي لا يغيره كجمل
 استخاره في الصلاة فانه يغيره حتى يفسد بخلاف غيره فانما ذواته في الغسل
 تجسدوا ذواته من النجس بالانجاس حتى يفسد بخلاف غيره فانما ذواته في الغسل
 عرق ما لم يجاوز الصفح والنجس وما عسر البصر اذ عينه على ما من طين شارح حتى
 يقينا لم يجنبه ودم نحو بلعته ودم ما يصل ودم فصد ونحوه يجلها وورث
 ذباب وان ذكر ما ذكر الا ان كان بفعله كان قتل البهائم او عسر ادم ولا
 يمنع عن الكثير عرقا وقليل دم اجنب بشرط ان لا يكون من غلظت وكلام فيما ذكر
 قبح وصد يد وما فرج ومنفط لم ينجس في ثوب وبدن وكان متعلقا بطهارة
 النجس وانما الراجح بذلك الجان طهارة النجس علمة الثلاثة لكن قد عرفت ان خلاف
 مراد المصنف انه موقع في التكرار مع ما سابق الا ان يجيب بان النجس هنا يتجلى للفا
 والمراد بالثوب ملبوس والمكان ما يلاق في شئ من بدنا وملبوس وشئ من البدن
 داخل انتم اوجه او عينه فيجب غسله من النجس بخلافه من الحدس لفظا
 العجاسة ويذكر المصنف هذا الاضراء الذي هو طهارة المكان ويذكر الاول
 ايضا الذي هو طهارة الثوب وسكت عنه الال لانه لا يبيد الاطهارة سائر العورة
 فقط وهذا لا يدفع الاعتراض المتفق والثاني في ان الثوب والحدس سائر الحدس
 اي عن اجنب الا ان ينجس نفسه وحين النجس والملائكة فان الثوب ينجس مثلا ينجس
 من روية النجس والملك والمراد من النجس وجوابه فلو كانت نجس ترمى من طوقه
 او كفه لسمته ركوعه او مجردة من انما فيها وان ربيته بالفعل من ذليله
 لا يرتفع على عليه سجوده او لكونه ينجس على ذلك فها عروق فربيت منها وما
 خط على الخفق فان الرقيم من اسفل وجوابه لانما ينظر الاصل ما غلظت اي
 لان المقصود الاصباح من الثوب سائر الاجزاء والجواب على الخفق فان المقصود
 الاصباح سائر الاسفل والجواب ولم ستر عورته بيده اذا كان في سائر عورته
 خرق واحتاج لستره بيده وعند الجود هل ابي الجود او ان يرحم ريشا
 لولاه تقويم الجود لان التارح اوجب عليه وضع الاعضاء البهيمية فصار
 محجرا على الترواح البلقيع فقدم الترواح مستحق على وجوبه عند النجس
 ووضع اليد في الجود ومختلف فيه ومرعاة المستحق عليه ابي من مراعاة المستحق
 فيه وهناك قول انه يغير ريش الترواح ووضعها في الجود وبين المصنفين

Copyrighted material